الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية جربة حومة السوق

المحضر الجملي لجلسة المجلس البلدي
في دورته الإستثنائية لسنة 2019
ليوم الإثنين 2019/10/28

تبعا لمقتضيات القانون الأساسي لمجلة الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 09 ماي 2018، وخاصة الفصل 216 منه،

وبناء على الدعوة الكتابية الموجّهة للسادة أعضاء المجلس البلدي لبلدية جربة حومة السوق بتاريخ 22 أكتوبر2019 لحضور جلسة المجلس البلدي في دورته الإستثنائية لسنة 2019 ليوم الإثنين 2019/10/28 على الساعة الرابعة مساء، وعلى الإعلان عن موعد إنعقاد الدورة عن طريق البلاغات الإذاعية والإشهار بالأماكن العمومية وعن طريق الموقع الإلكتروني

إلتأمت الجلسة المذكورة بتأخير 19 دقيقة برئاسة السيد **الحسين جراد** رئيس البلدية، وبحضور السيدات والسادة أعضاء المجلس البلدي الآتي ذكرهم وعددهم 22 عضوا هم :

- **هيثم الحمـروني :** المساعد الثاني لرئيـس البـلدية،
- **فوزي بوصـفارة:** المساعد الثالث لرئيـس البـلدية،
- **هدى ريحـــان :** المساعدة الرابعة لرئيس البـلدية،
- **مراد الميســاوي:** رئيس الدائرة البلدية حومة السوق ورئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة،
- **محفوظ بن عايد :** رئيس الدائرة البلدية بالرياض،
- **توفـيـق دالـي :** رئيس الدائرة البلدية بـمزراية،
- **مريم بن تمليست:** رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصـــرف،
- **هشام حنينـــي:** رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانيـــة،
- **العربي عبد الرزاق بوشداخ:** رئيس لجنة الـــشباب والرياضـة،

ريم العـــساس: رئيسة لجنة المرأة والأسرة والمساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين،

- **مختار بن خميس:** رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعـليم،
- **لطـفي بن مولى:** رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات،
- **هبة بن يوسـف:** رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة،
- **آمال الـــبعطور:** رئيسة لجنة التواصل والإعلام،
- **سامي بن عيسى:** رئيس لجنة التنمية المحـــلية،
- **مراد بعزيـــز:** عضو،
- **فوزية الـهواري:** عضوة،
- **نسرين بن حريز:** عضوة،
- **عفاف البارونـي:** عضوة،
- **كوثر الملوح:** رئيسة لجنة الشؤون الإجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة،

- سارة يامـــــون: عضوة،
- فردوس بوجناح : عضوة،
وحيث تم تسجيل إكتمال النصاب القانوني حسب بطاقة الحضور.
وتغيب بعذر:
- أمال كرويـــــــة: المساعدة الأولى لرئيس البلدية، رئيسة لجنة التصرف في المرفق العام،
- فاطمة التلـــــيلي: عضوة،
في حين تغيّب بدون عذر:
- مصطفى سويسي: عضو،
- الزهير تغـــــلات: عضو،
- مريم الفيـــتوري: عضو،
- خالد الزريعة: رئيس لجنة اللامركزية والتعاون الدولي

وحضر عن الإدارة البلدية السيدات والسادة : عبد الرؤوف الحمداني – نبيل بن حداده – نبيل بالحاج – عفيفة بربو - حسين دغفاص - خالد بن غفاد – رياض بوحمده - نادية التنزغتي وهندة البرجي وبحضور ثلّة من المجتمع المدني وعدد من المواطنين والإعلاميين.
وتطبيقا لمقتضيات الفصل 218 من مجلة الجماعات المحلية تولى السيّد **عبد الرؤوف الحمداني** المكلّف بالكتابة العامة كتابة الجلسة بمساعدة السيد **رياض بوحمده** رئيس مصلحة النزاعات.

إفتتح السيّد **الحسين جراد رئيس المجلس البلدي** الجلسة مرحبا بجميع الحاضرين، إثر ذلك تولى إستعراض المسائل المعروضة بجدول أعمال الجلسة داعيا السيدات والسادة أعضاء المجلس البلدي للتداول فيها:

1/ الأسعار الإفتتاحية للأسواق البلدية لســـــنة 2020.
2/كراسات شروط إستلزام الأسواق البلدية لسنة 2020.
3/مذكرتي تحويل إعتمادات خاص بالتأجير وبشراء الوقود لوسائل النقل بميزانية البلدية لسنة 2019.
4/ تحيين مداولات المجلس البلدي على أمثلة التهيئة العمرانية.

1/ الأسعار الإفتتاحية للأسواق البلدية

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى الآنسة **مريم بن تمليست** رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف لبسط الموضوع وعرضه على أنظار المجلس وكان تدخلها كالآتي :
عقدت لجنة المالية جلستها بتاريخ 2019/10/14 للنظر في هذا الموضوع وتم الاستئناس بالوثيقة المرجعية للمنشور عدد 4 بتاريخ 2019/02/22 حول الإطار المرجعي لاستلزام المعاليم الواجبة بالأسواق والمسالخ البلدية بالإعتماد خاصة على المعايير التالية :

-ثمن تبتيت السوق أو المسلخ بعنوان لزمة السنة المنقضية.

-تقدير القيمة الاقتصادية للسوق أو المسلخ بالإستئناس بثمن تبتيت الأسواق أو المسالخ المشابهة بالجهة.

-تطور الحركة الإقتصادية بالجهة .

-تكاليف الإستثمار إن وجدت (بالنسبة للزمات التي تفوق السنة) .

وبعد مناقشة المعطيات المتوفرة (جدول مقارنة الأسعار وبعض المعطيات عن الكميات والأثمان لبعض الأسواق) تمّ تعديل السعر الإفتتاحي بالنسبة :

لسوق الدواب من 100 ألف دينار إلى 80 ألف دينار والسوق الأسبوعية من 150 ألف دينار إلى 110 ألف دينار باعتماد نفس الأسعار الإفتتاحية لسنة 2019 ، وبالتالي فقد تمّ التخفيض من قيمة الأسعار الإفتتاحية بـ 60 الف دينار وذلك حسب الجدول التالي :

بيان الفصول	السعر الافتتاحي لسنة 2020 بالدينار	بعد التعديل (د.)
سوق الجملة للخضر والغلال و سوق الزيتون	300.000	300.000
المعلوم على الذبح والجلود	70.000	70.000
سوق الدواب حومة السوق	100.000	80.000
سوق الجملة للأسماك	120.000	120.000
السوق الأسبوعية	150.000	110.000
الإشغال الوقتي	80.000	80.000
السوق المركزية	15.000	15.000
معلوم الوقوف بسوق السيارات بحومة السوق	25.000	25.000
الجملة	**860.000**	**800.000**

ويجدر التذكير أن التقليص في المجموع العام للأسعار الافتتاحية المقترحة مرده غياب سياسة عامة لمراقبة الأسواق وعدم إيلائها العناية اللازمة وفي ظل بقاء الأسواق على حالتها الراهنة فانه ليس من المنطقي أن يتم الترفيع بشكل مضخم في الأسعار الافتتاحية لعدم تطابقها مع الواقع، خاصة وان أثمان اللزمة للسنة الحالية يمكن ان تكون المعيار الأساسي لتحديد الاسعار الافتتاحية والمعيار الوحيد الأقرب الى الحقيقة اذ من بين المعضلات على سبيل الذكر لا الحصر نذكر عدم قدرة البلدية على إحصاء كمية الأسماك التابعة لها داخل السوق وتحديد ثمنها إضافة إلى ضعف الرقابة بالمسلخ البلدي وغيره من الأسواق لذلك ارتأت اللجنة المالية الابقاء على بعض الأسعار الافتتاحية لسنة 2019 والترفيع في بعضها ترفيعا طفيفا تماشيا مع ثمن تبتيتها للسنة الحالية.

واحتراما لآجال التبتيت فسيتمّ اعتماد المعيارين المحدّدين بالمنشور انطلاقا من بداية السنة المقبلة.

إثر ذلك أخذ السيد رئيس البلدية الكلمة شاكرا رئيسة اللجنة مؤكدا أن المسألة وقع بحثها في لجنة المالية ثم المكتب البلدي الذي أحالها على المجلس البلدي وفسح المجال للأعضاء لإبداء الرأي وكانت الآراء كالتالي:

السيدة **هدى ريحان:** أكدت أنه تم اعتماد نفس تمشي السنة الفارطة وأن الإشكال تم طرحه في لجنة المالية المنعقدة وهي غياب المعطيات لمعرفة مدى صحة الأسعار المحددة لكي تتمكن من إتخاذ القرار المناسب إما إستلزام السوق أو التصرف المباشر فيه وقد تفاعل السيد رئيس البلدية مع مداخلتها مؤكدا أن البلدية تولت الشروع في جدول الإنتدابات بغاية تدعيم متابعة الأسواق ومزيد دراستها من قبل مكتب دراسات ولم تنته بعد من أعمالها وأن تأخر صدور منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة هو سبب عدم البدء في إجراءات الإنتداب إلا في أواخر الشهر الماضي وفي مستهل سنة 2020 يأمل أن تكون الأمور أفضل وأوضح.

قرار المجلس:

صادق أعضاء المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على الأسعار الإفتتاحية للأسواق البلدية لسنة 2020 بموافقة **17عضوا** وهم السادة والسيدات : مراد الميساوي، هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة، توفيق دالي، محفوظ بن عايد، مريم بن تمليست، هشام حنيني، العربي عبد الرزاق بوشداخ، لطفي بن مولى، هبة بن يوسف، آمال البعطور، سامي بن عيسى، نسرين بن حريز، عفاف الباروني، كوثر الملوح، سارة يامون وفردوس بوجناح **وباعتراض** عضو وحيد وهي السيدة هدى ريحان **وباحتفاظ** عدد 3 أعضاء وهم : السيد المختار بن خميس والسيدتان فوزية الهواري وريم العساس.

2/كراسات شروط إستلزام الأسواق البلدية لسنة 2020:

أعطى السيد رئيس البلدية الكلمة إلى السيدة **مريم بن تمليست رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف** لتقديم الموضوع وكانت مداخلتها كالآتي :بقراءة المنشور عدد 4 بتاريخ 22 فيفري 2019 تم الاتفاق على التوصيات التالية:

اختصاص لجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرّف بإعداد الكراس وتحديد الأسعار الافتتاحية استئناسا بما ورد بالمنشور عدد 04 بتاريخ 22 فيفري 2019 .

- الاختصاص المبدئي للجنة المالية لاستلزام الأسواق البلدية مع ضرورة حضور محاسب البلدية وظرفيا يمكن إحداث لجنة تعنى بالتبتيت طبقا للنظام الداخلي للمجلس البلدي .
- بالتطرّق الى لجنة التصرّف في المرفق العام التي أحدثت قبل ورود المنشور فقد تقّرر عدم اختصاصها بمسألة تبتيت الأسواق البلدية.
- بيع جميع الأسواق باعتماد صيغة التبتيت المباشر(بتة عمومية بالإشهار والمزاد العلني).
- على مستوى التعديلات الجوهرية المتعلّقة بالضمانات المالية الخصوصية بعنوان حسن تنفيذ اللزمة ضرورة إدراج بند ينصّ بالإضافة إلى الضمانات المتعلقة بالماء والكهرباء والصيانة الجانب المتعلّق بالتنظيف وفي صورة نكول المستلزم يتمّ إقتطاعها عن طريق الخطايا المتعلّقة بالتنظيف.

- إدخال بعض التعديلات الشكلية على كراسات الشروط .

وقد اعتبرت السيدة **مريم بن تمليست** أن البلدية مخيرة بين أمرين إما أنها تأخذ على عاتقها تنظيف الأسواق مع مطالبة المستلزم بضمان نسبته لا تقل عن 10% أو أن المستلزم يأخذ على عاتقه مهمة التنظيف وفي صورة مخالفته تتولى البلدية بواسطة الشرطة البيئية تطبيق قانون حفظ الصحة بفرض خطايا على المستلزم دون الحاجة إلى فسخ عقد اللزمة وهي تعول على وعي المستلزم وقد أثارت إشكالية تطبيق النسبة عليه الذي سيؤثر على سعرها الأمر الذي يجعله يطالب بالتنقيص من السعر الإفتتاحي للزمة.

السيد **محفوظ بن عايد** تطرق إلى وضعية أسواق دائرة الرياض كنموذج حيث بعد إنتهاء انتصاب الأسواق تترك الحالة كارثية على مستوى النظافة رغم أن كراس الشروط الممضى من طرف المستلزم تفرض عليه توفير حاويات وتحمل على عاتقه مهمة تنظيف السوق وهو يؤيد المقترح الجديد المتمثل في ضرورة إلزام المستلزم بدفع ضمان.

السيدة **هدى ريحان** اعتبرت أن لجنة المالية إلتزمت بجميع فصول كراس الشروط النموذجي كما هو مضمن بالمنشور عدد4 المؤرخ في 2019/04/22 وتسائلت عن سبب عدم إلتزام المستلزم بالنظافة وقد أرجعت ذلك إلى عدم معرفته بما هو مضمن بالعقد الذي يربطه مع البلدية.

السيدة **عفاف الباروني** تتمسك بالضمان.

السيد **مراد الميساوي** تسائل لماذا لا يتم إعتماد خيار ثالث سيما وأن العقوبات متفق عليها والضمان هو أحد الآليات التي تحث على إحترام كراس الشروط وهناك عقوبات منصوص عليها قانونا كما أضاف أن سوق ليبيا ليست نظيفة والبلدية تتحمل وزر ذلك ويمكننا اللجوء إلى وسيلة الضمان لكن هذا لا ينفي ذاك والضمان هو طريقة لحث المستلزم مسبقا.

السيد **مختار بن خميس** تسائل عن مدى قدرة البلدية على معاقبة المستلزم وهل وقع تخطئته هذه السنة نظرا لعدم إلتزامه بتنظيف السوق.

السيد **مراد الميساوي** ردا على سؤال السيد مختار بن خميس اعتبر ان العقوبات واضحة إما أن تكون مدنية أي يقع تجريد المستلزم من اللزمة وهذا أمر صعب حيث ان البلدية تتحمل مسؤوليتها عند التجريد أثناء السنة أو أنها توفق بين هذا وذاك ولقد اضطر عملة النظافة إلى القيام بمهمة التنظيف رغم أنهم غير مطالبين بذلك.

إثر ذلك تناولت رئيسة اللجنة **مريم بن تمليست** الكلمة معتبرة ان الفصل 29 فيه مبدأ وإستثناء وقد شاطرها الرأي السيد **هشام حنيني**.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم معاينة إلتحاق المستشار البلدي السيد **مراد بعزيز** بالجلسة قبل التصويت على كراس الشروط.

قرار المجلس:

صادق أعضاء المجلس الحاضرين بالأغلبية المطلقة من أعضائه الحاضرين على كراسات شروط إستلزام الأسواق البلدية لسنة 2020 بموافقة 19عضوا وهم السادة والسيدات : مراد الميساوي، هدى ريحان، هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة، توفيق دالي، محفوظ بن عايد، مريم بن تمليست، هشام حنيني،

العربي عبد الرزاق بوشداخ، ريم العساس، لطفي بن مولى، هبة بن يوسف، آمال البعطور، سامي بن عيسى، نسرين بن حريز، عفاف الباروني، كوثر الملوح، سارة يامون وفردوس بوجناح **وعدم وجود** أي **إعتراض وباحتفاظ** 3 أعضاء بأصواتهم وهم السادة والسيدات المختار بن خميس، مراد بعزيز و فوزية الهواري.

3/مذكرتي تحويل إعتمادات خاص بالتأجير وبشراء الوقود لوسائل النقل بميزانية البلدية لسنة 2019

أ/تحويل اعتمادات إلى الفصل الخاص بالتأجير بميزانية البلدية لسنة 2019:

تولت الآنسة **مريم بن تمليست** تلاوة المذكرة التالية:

نظرا لعدم توفّر اعتمادات كافية بالفصل 01.101 : تأجير الأعوان القارين (المنح الخصوصية القارة) بغرض خلاص أجرة شهر ديسمبر 2019 (النقص راجع للزيادة في الأجور المسندة خلال شهر مارس 2019 وفق الأمر الحكومي عدد 209 مؤرخ في 05 مارس 2019)، استوجب الحال تحويل الفارق من فصل إلى فصل داخل العنوان الأول وفقا لما يلي:

- الإعتمادات المتبقية بالفصل 01.101 : تأجير الأعوان القارين :301.385,724 د

المصاريف المقدرة لشهر ديسمبر : 363.642,750 د

المطلوب توفير 62.257,026 د (63.000,000 د)

التنقـيـــــــــــص :

الفصل	الفقرة	الفقرة الفرعية	بيان المصاريف	الإعتماد الأصلي بعد التنقيحات (د)	الإعتماد المحول (د)	الإعتماد النهائي (د)
04.401	0001	000	نفقات التصرف غير الموزعة	91.400,000	63.000,000	28.400,000

الترفيـــــــــــع :

الفصل	الفقرة	الفقرة الفرعية	بيان المصاريف	الإعتماد الأصلي بعد التنقيحات (د)	الإعتماد المحول (د)	الإعتماد النهائي (د)
01.101	0002	000	تأجير الأعوان القارين لمنحة الخصوصية القارة)	2038.949,000	63.000,000	2101.949,000

وقد أخذ الكلمة السيد **رئيس البلدية** فاسحا المجال لأعضاء المجلس لإبداء الرأي :

السيدة **هدى ريحان:** اعتبرت أن الزيادات القانونية في التأجير لم يقع احتسابها والأمر ليس فيه إشكال وقد أكدت أن السيد رضا بوبريدعة تم إلحاقه بالبلدية وترى في ذلك نوعا من الإنتداب وتسائلت لماذا لا تتم مراجعة النظام الهيكلي لسد الشغورات في المصالح التي بها نقص في الأعوان وتساءلت عن مدى إمكان أي مؤسسة عمومية إعلان حاجتها من الأعوان بواسطة الإلحاق أو النقلة ؟السيد **نبيل بن حدادة** مدير الشؤون الإدارية العامة أجاب بالقول أن هذه الآلية موجودة.

السيد **محفوظ بن عايد** تساءل عن سبب عدم إعلان انتداب كتبة التصرف وقد أجاب السيد نبيل بن حدادة بالقول أن ذلك سيتم في مفتتح السنة القادمة وأن التعطيل مرده منشور وزارة الشؤون المحلية والبيئة الذي لم يتم إصداره إلا مؤخرا.

السيد **مختار بن خميس** تساءل هل أن الالحاق يعتمد للضرورة أم يقع استشارة المجلس البلدي في ذلك؟

السيد **سامي بن عيسى** اعتبر أن الأصل هو الإنتداب وهو الطريق الأولي لإدخال إطارات أو عملة للعمل بالبلدية وأن النقلة أو الإلحاق هما الإستثناء لكي لا نسقط في المحاباة كما تسائل هل أن السيد رضا بوبريدعة سيقبل أن يكون مديرا للملعب البلدي والقاعة المغطاة في نفس الوقت وقد أجاب السيد رئيس البلدية بالقول أنه يمكن إنهاء الإلحاق.

السيد **مراد الميساوي** أكد أنه تم السهو على آلية أخرى لسد الشغورات وهي طريقة وضع تحت الذمة لشخص يكون مكتمل الأوصاف يمكن تشغيله مباشرة.

إثر ذلك تم عرض الموضوع على المصادقة

قرار المجلس:

صادق أعضاء المجلس على **تحويل اعتمادات إلى الفصل الخاص بالتأجير بميزانية البلدية لسنة 2019** بموافقة 19 عضوا وهم السادة والسيدات : مراد الميساوي، هدى ريحان، هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة، توفيق دالي، محفوظ بن عايد، مريم بن تمليست، هشام حنيني، العربي عبد الرزاق بوشداخ، ريم العساس، لطفي بن مولى، هبة بن يوسف، آمال البعطور، سامي بن عيسى، نسرين بن حريز، عفاف الباروني، كوثر الملوح، سارة يامون وفردوس بوجناح **وعدم وجود أي إعتراض** و**باحتفاظ** 3 أعضاء بأصواتهم وهم السادة والسيدات : المختار بن خميس، مراد بعزيز وفوزية الهواري.

ب/تحويل اعتمادات إلى الفصل الخاص بشراء الوقود لوسائل النقل بميزانية البلدية لسنة 2019.

تولت الآنسة **مريم بن تمليست** رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف تلاوة المذكرة التالية :

"في إطار الحرص على تأمين كمية المحروقات اللازمة لضمان السير العادي للعمل في مجال النظافة، استوجب الحال اقتناء كميات إضافية منها، حيث أن الكمية المتبقية من المحروقات لحدّ الآن (القازوال 50 والقازوال عادي) لا تكفي لتغطية كامل السنة.

ونظرا للنقص الحاصل في الاعتمادات بالفصل 001/0006/02.201 الخاص بشراء الوقود لوسائل النقل (بسبب الزيادات في الأسعار خلال شهر أفريل 2019).

نقترح تحويل الاعتمادات الضرورية والمقدرة بـ 60.000,000 د (30.000,000 د سوف تخصص للقازوال العادي 30.000,000 د للقازوال الرفيع) وذلك وفقا للجدول التالي :

التبويب	بيان التبويب	الإعتماد الأصلي بعد االتعديل (د)	الإعتماد المحول (د)	الإعتماد النهائي (د)
000/0001/04.401	نفقات التصرف غير الموزعة	28.400,000	28.400,000	0
001/0031/02.202	المناولة العادية	144.500,000	31.600,000	112.900,000
الجملـــــــــــــــة			**60.000,000**	

التنقـيـــــص :

الترفيـــــــع :

التبويب	بيان التبويب	الإعتماد الأصلي بعد التعديل (د)	الإعتماد المحول (د)	الإعتماد النهائي (د)
001/0006/02.201	شراء الوقود لوسائل النقل	270.000,000	**60.000,000**	330.000,000

وقد فسح السيد **رئيس البلدية** المجال للتدخلات وتلخصت كالآتي :

السيد **محفوظ بن عايد** : أكد أنه لا وجود لإحصائية حول معدل إستهلاك الوقود والترفيع فيه إلى 60 ألف دينار بالمقارنة مع السنة الفارطة غير منطقي وقد تسائل عن السبب.

السيدة **هدى ريحان** تؤكد أنها تجد نفسها مطالبة في هاته الجلسة بالمصادقة على الزيادة في استهلاك الوقود بـ60 ألف دينارا أي بنسبة 20% أوأكثر من المبلغ المرصود ولا تملك أية معطيات وأنه في إطار لجنة المالية طلبت وثائق تفسيرية لمعرفة متوسط استهلاك الوقود لكن دون جدوى وقد أكدت أنها لن تصوت على هاته الزيادة.

السيد **المختار بن خميس:** ذكر أنه في السنة الفارطة لم يكن عضوا بالمجلس عند المصادقة على ميزانية سنة 2019 وما يتذكره هو أن المبلغ المرصود للوقود ارتفع بصفة مشطة بالمقارنة مع السنة الماضية واليوم نتفطن أنه ينقصنا مبلغ 60 ألف دينار فهل لدينا آلية واحدة لمراقبة استهلاك الوقود ولبرمجة طريقة عمل مصلحة النظافة التي تبذل مجهودا جبارا لكن مع استهلاك للوقود أكثر من اللازم حيث نجد شاحنتين أو أكثر في نفس الشارع وأنه من غير المعقول الموافقة على الزيادة المقترحة.

السيد **سامي بن عيسى:** ذكر أن المجلس وجد نفسه في وضعية لا يحسد عليها وأكد أنه من غير المعقول عدم الموافقة على الزيادة وبما أن البلدية لم تتول القيام بتدقيق(Audit)فسيعترضنا هذا الإشكال كل سنة وأكد على وجوب تفعيل الإتفاقية المبرمة مع المعهد العالي للدراسات التكنولجية بجربة.

السيد **هشام حنيني** ذكر بأن مصلحة النظافة قامت هذا الصيف بعدة حملات تنظيف ونجحت في ذلك وأن الوضع البيئي جيد في الوقت الراهن وهذا كلفته استهلاك اضافي للوقود.

السيد **محفوظ بن عايد** أشار إلى أن الإستهلاك المفرط للوقود سببه عملة النظافة الذين لا يعملون سوى ساعتين أو 3 ساعات يوميا عوضا عن 8 ساعات ولم تم تطبيق العمل لمدة 8 ساعات يوميا فسوف لن نحتاج إلى حملات نظافة.

السيد **نبيل بالحاج** المكلف بالنظافة والمحيط أكد أنه لا وجود لعضو مجلس بلدي طلب وثيقة ولم يسلمها إياه وأن إرتفاع نسبة إستهلاك الوقود مرده :

- الترفيع في سعر المحروقات هذه السنة بعنوان قانون المالية مرتين.
- الشاحنات الثقيلة كانت تعمل بالغازوال العادي وأصبحت تعمل حاليا بالغازوال الرفيع ضمانا لسلامتها حيث تتطلب صيانة محركاتها تكلفة باهضة وهذا القرار فيه إستثمار للمعدات البلدية.
- تم اعتماد مبلغ 200 ألف دينار للمناولة بالنسبة لسنة 2019 ولم يقع إستعمال سوى 50 ألف دينارا.
- من شهر جانفي إلى شهر أفريل 2019 تم القيام بعدة حملات نظافة مع استعمال عدد2 آلة جارفة وعدد 2 شاحنات ثقيلة وتم تنظيف المنتزه الحضري والقيام بحملات نظافة في كامل المنطقة البلدية بالإضافة إلى تولي تقليم الأشجار وهذا كلفته إستعمال كميات إضافية من البنزين.
- تم استعمال عدة شاحنات جلبت من مدنين مع تحمل كلفة الوقود وتم القيام بعدة تدخلات في كامل المنطقة البلدية.

وقد أخذ السيد **رئيس البلدية الكلمة** معبرا أن مسألة التصرف في المحروقات هي مسألة حارقة وأنه سيقع اعتماد آلية ما يصطلح عليه بـGPS وأن عديد الآليات قديمة وتنقصها الصيانة وأننا في حاجة إلى هيكلة مصلحة النظافة.

إثر ذلك تم عرض الموضوع على المصادقة

<u>قرار المجلس:</u>

صادق أعضاء المجلس بالأغلبية المطلقة من أعضائه الحاضرين على تحويل اعتمادات إلى الفصل الخاص بشراء الوقود لوسائل النقل بميزانية البلدية لسنة 2019 بموافقة 17 عضوا وهم : مراد الميساوي، هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة، توفيق دالي، محفوظ بن عايد، مريم بن تمليست، هشام حنيني، ريم العساس، لطفي بن مولى، هبة بن يوسف، آمال البعطور، سامي بن عيسى، نسرين بن حريز، عفاف الباروني، كوثر الملوح، سارة يامون وفردوس بوجناح **وباعتراض** عضوين وهما السيد المختار بن خميس والسيدة هدى ريحان و**باحتفاظ** 3 أعضاء وهم العربي عبد الرزاق بوشداخ، مراد بعزيز وفوزية الهواري.

4/ تحيين مداولات المجلس البلدي على أمثلة التهيئة العمرانية

أخذ السيد رئيس البلدية الكلمة وقدم بسطة حول هذا الموضوع :

عقد المجلس جلسته أواخر سنة 2018 وفوض له الأمر لإتمام إجراءات المصادقة على ملفات التهيئة العمرانية العالقة وفي هذا الإطار تم القيام بالإجراءات اللازمة مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وقد تم عقد جلسة عمل في 11 سبتمبر 2019 تم الخروج فيها بعدة توصيات وطلب من

البلدية تحيين المداولات على أمثلة التهيئة وإحالة القرارت في أقرب الآجال كما طلب هذا الأمر من عدة بلديات والغاية من كل ذلك هو الحصول على مرجعية عمل في اللجنة الفنية البلدية لرخص البناء وهو أمر مستعجل لوضع حد للفراغ الحاصل والمطلوب النظر في هاته المداولات وتحيينها لتمكين الوزارة من إتمام إجراءات المصادقة وقد أعطى الكلمة للسيد **حسين دغفاص مدير الشؤون الفنية** الذي تلا التقرير التالي :

"قامت بلدية جربة حومة السوق بإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لكل من المنطقة السياحية، منطقة الرياض، منطقة الحشان، الرياض الشرقية والبساتين، منطقة مليتة ومنطقة والغ وهي الآن في مرحلة المصادقة عليها بأمر بعد المصادقة عليها في قراءة أولى وقراءة ثانية من طرف المجلس البلدي.

تمت إحالة الملفات النهائية إلى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية منذ سنة 2007 لإصدار أوامر المصادقة النهائية عليها.

إلا انه، وبالرغم من عديد المراسلات التذكيرية بقيت الملفات في الانتظار على غرار بقية أغلب جهات الجمهورية.

في الأثناء، وبهدف توفير أدوات محينة للتصرف العمراني للجنة رخص البناء و التقاسيم ، أذنت النيابة الخصوصية سنة 2012 بالعمل بأمثلة التهيئة العمرانية لكل من الرياض ، الحشان و البساتين ضمانا للحفاظ على حرمة الطرقات المبرمجة و تطبيقا للتراتيب العمرانية المحينة.

عرض على المجلس الحالي بتاريخ 02 ديسمبر 2018 الإذن باعتماد بقية الأمثلة (المنطقة السياحية ، والغ ومليتة) وذلك بعد أن عرض على أنظار لجنة الأشغال والتهيئة الترابية بتاريخ 04 اكتوبر 2018 إلا أن المجلس رفض المقترح وأوصى بالتسريع في إجراءات المصادقة النهائية على كل الملفات واحترام الإجراءات القانونية المعمول بها.

على إثر جلسة عمل جمعت السيد رئيس المجلس البلدي بالسيد وزير التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية ورئيس ديوانه يوم 21 أوت 2019 تم عقدت جلسة فنية بتاريخ 11 سبتمبر 2019 مع إدارة التعمير حضرها كل من المدير الفني و مساعد الرئيس المكلف بسياسات التعمير تم على إثرها الاتفاق على الإجراءات اللازمة لتسريع إصدار الأوامر المتعلقة بالمصادقة النهائية لكل الملفات العالقة و المتضمنة تحيين مداولات المجلس البلدي على المصادقة في قراءة ثانية قبل بداية شهر نوفمبر 2019 لكي يتسنى للوزارة إدراجهم في قائمة الملفات التي سيقع إحالتهم لرئاسة الحكومة.

تم عرض الموضوع على لجنة أشغال والتهيئة العمرانية بتاريخ .. اكتوبر 2019

وأوصت بعرضه على المجلس البلدي و عدم التفريط في الفرصة المتاحة.

المعروض على المجلس.

تحيين مداولات المجلس البلدي في قراءة ثانية على مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية لكل من المنطقة السياحية، منطقة الرياض، منطقة الحشان، الرياض الشرقية والبساتين، منطقة مليتة ومنطقة والغ:

المنطقـــــــــــــة	المصادقة في قراءة أولى	فترة التعليق للعموم	المصادقة في قراءة ثانية
مثـــــــال تهيئة المنطقة السياحية	31 مـــــاي 2002	30 سبتمبر إلى 30 نوفمبر 2002	7 جويلية 2009
مثـــــــال تهيئة والـــــــغ	31 مـــــاي 2002	30 سبتمبر إلى 30 نوفمبر 2002	28 نوفمبر 2003 تم تحيين القرار في
مثـــــــال تهيئة الريـــــاض	29 نوفمبر 2002	27 فيفري إلى 27 ماي 2002	21 ديسمبر 2006
مثال تهيئة الحشان/الرياض الشرقية	28 جـــانفي 2004	17 ماي إلى 17 جوان 2004	10 مـــــاي 2006
مثـــــــال تهيئة مليتـــــــــة	27 نوفمبر 2008	29 ماي إلى 29 جويلية 2010	10 مارس 2014

مثال التهيئـة للمنطقة السياحيـــة :

- تاريخ المصادقة : أمر عدد 759 -76

بتاريخ 1976 /8/31

- عدد السكـــان : 20.000 ساكـــن

- التوسعة : 168 هكتار

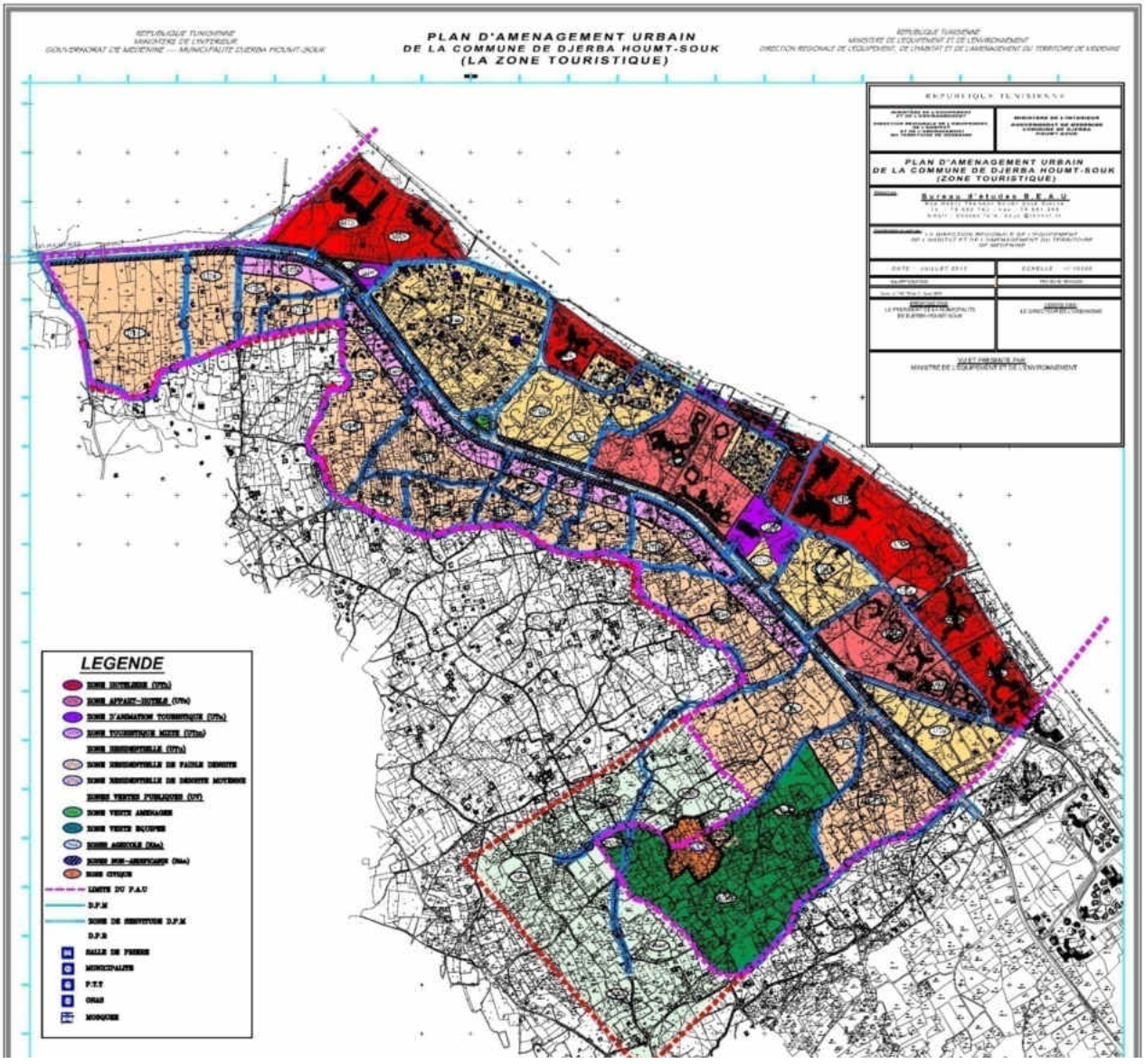

أعمـــــال مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق "المنطقة السياحية"

المـــــراحل		الأعمـــــــــال	تاريخ القيام بالأعمال
الأعمال التحضيرية	1	إعداد تقرير مبدأ المراجعة	1999/05/20
	2	تحيين الخريطة الطبوغرافية	جـــانفي 2000
إعداد مشروع مثال التهيئة العمرانية	3	إنطلاق دراسة مشروع مثال التهيئة العمرانية	2001/05/22
	4	إعداد الدراسة: تشخيص و فرضيات التهيئة	نوفمبر 2001
	5	اخذ رأي المصالح الإدارية الجهوية و استخراج فرضية تهيئة تأليفية	2002/01/12
	6	استشارة الهياكل والمؤسسات العمومية والمصالح الإدارية الجهوية أو المركزية (شهر)	2002/01/12
	7	إعداد مشروع مثال التهيئة حسب فرضية تهيئة تأليفية	2002/04/17
	8	مداولة المجلس البلدي في قراءة أولى للمصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية والأذن بتعليقه للعموم	2002/05/31
	9	الاستقصاء العمومي(شهرين)	2002/09/30 إلـــى غاية 2002/11/30
	10	دراسة الاعتراضات إثر فترة الاستقصاء	جانفي 2003
	11	استشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية بنتائج الاستقصاء (شهر)	جانفي و فيفري 2003
	12	تعديل مشروع المثال وفق نتائج الاستقصاء واستشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية	تم تحيين المشروع وفي إنتظار تحيين حدود المثال 2003/08/25
	13	المصادقة على الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	تم تحيين الحدود المثال بقرار من وزير التجهيز بتاريخ 2003/09/29
	14	مداولة المجلس البلدي للمصادقة علي المثال في قراءة ثانية	صادق المجلس البلدي على المثال بتاريخ 2003/11/28 تم ارجائه إلى حين تغيير صبغة الأراضي الخضراء
	15	تغيير صبغة الأراضي الخضراء	18 ماي 2005 تذكير في 2006/09/27 وتذكير ثان في 2007/04/11
	16	مداولة المجلس البلدي للمصادقة علي المثال في قراءة ثانية	صادق المجلس البلدي على المثال بتاريخ 2009/07/07
	17	تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة	تم تحيين الحدود المثال بقرار من وزير

		العمرانية بقرار من وزير التجهيز	التجهيز بتاريخ 2014/01/16
إعداد الملف النهائي	18	إعداد الملف النهائي لمثال التهيئة العمرانية بجميع وثائقه (الخرائط والتراتيب العمرانية والتقرير التقديمي والملحقات) وإحالته للمصادقة عليه بأمر	- جلسة بإدارة التعمير يوم 2019/09/11 طلب من البلدية تحيين مداولة المجلس البلدي على المثال في قراءة ثانية.

. مثال التهيئـة العمرانية للريـــاض :

- عدد السكـــان : 7889 ساكـــن

- المساحة المثال : 180 هك

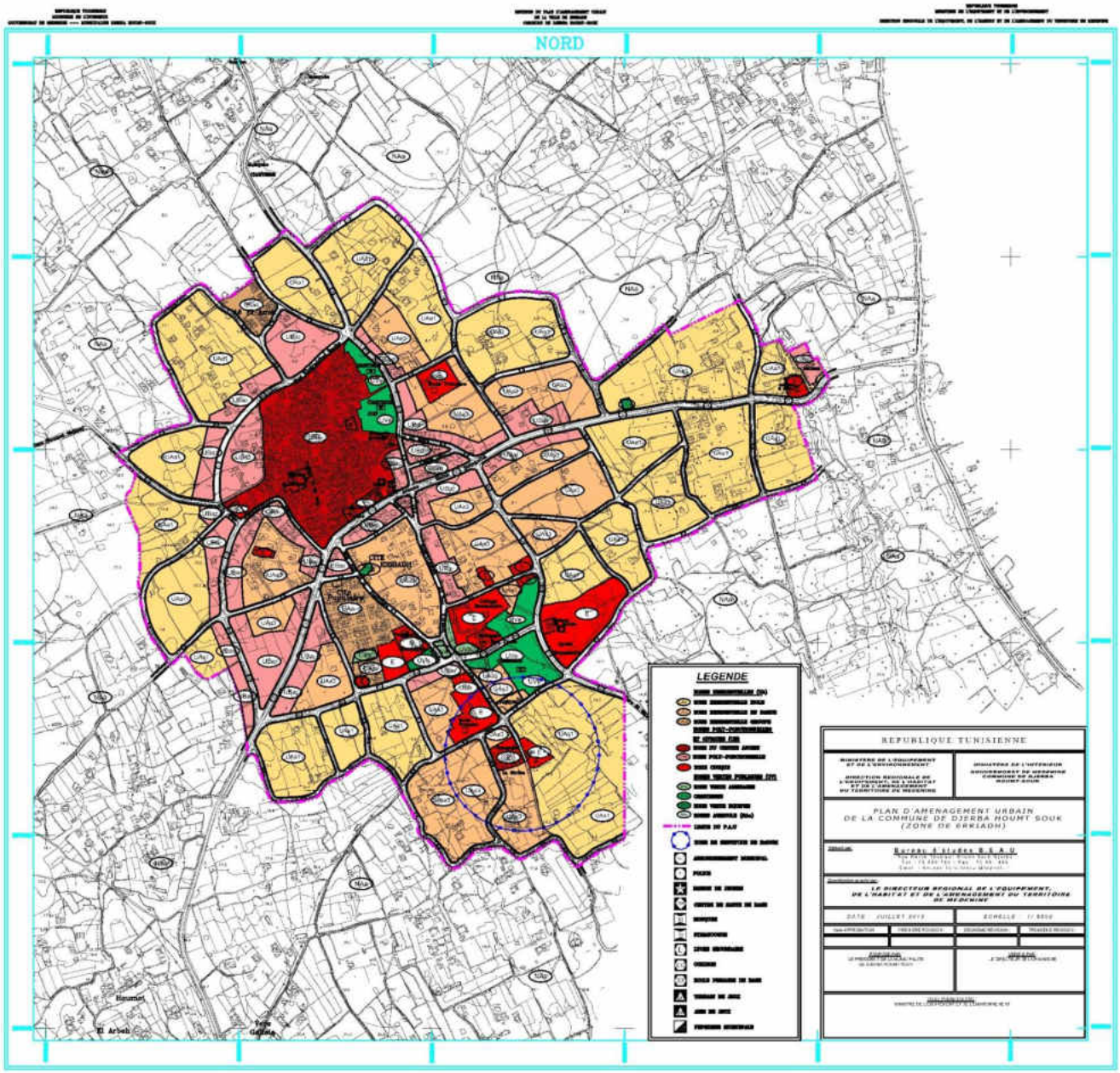

أعمـــــال مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق "الريـــــاض"

المـــــراحل		الأعمـــــــــــال	تاريخ القيام بالأعمال
الأعمال التحضيرية	1	إعداد تقرير مبدأ المراجعة	فيفري 2000
	2	تحيين الخريطة الطبوغرافية	ماي/ اكتوبر 2000
إعداد مشروع مثال التهيئة العمرانية	3	إنطلاق دراسة مشروع مثال التهيئة العمرانية	2001/05/22
	4	إعداد الدراسة: تشخيص و فرضيات التهيئة	ديسمبر 2001
	5	اخذ رأي المصالح الإدارية الجهوية و استخراج فرضية تهيئة تأليفية	جانفي 2002
	6	استشارة الهياكل والمؤسسات العمومية والمصالح الإدارية الجهوية أو المركزية (شهر)	2002/04/02
	7	إعداد مشروع مثال التهيئة حسب فرضية تهيئة تأليفية	جوان 2002
	8	مداولة المجلس البلدي في قراءة أولى للمصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية والأذن بتعليقه للعموم	2002/11/29
	9	الاستقصاء العمومي(شهرين)	2004/02/27 إلى 2004/04/29
	10	دراسة الاعتراضات إثر فترة الاستقصاء	جوان 2004
	11	استشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية بنتائج الاستقصاء (شهر) .	سبتمبر 2004
	12	تعديل مشروع المثال وفق نتائج الاستقصاء واستشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية	تم تحيين المشروع وفي إنتظار تحيين حدود المثال جانفي 2005
	13	مداولة المجلس البلدي للمصادقة علي المثال في قراءة ثانية	صادق المجلس البلدي على المثال بتاريخ 2006 /12/21
	14	تحيين مداولة المجلس البلدي للمصادقة علي المثال في قراءة ثانية	صادق المجلس البلدي على المثال بتاريخ 2009/07/07
	15	تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	تم تحيين الحدود المثال بقرار من وزير التجهيز بتاريخ 2014/01/16
إعداد الملف النهائي	16	إعداد الملف النهائي لمثال التهيئة العمرانية بجميع وثائقه (الخرائط والتراتيب العمرانية والتقرير التقديمي والملحقات) وإحالته للمصادقة عليه بأمر	جلسة بإدارة التعمير يوم 2019/09/11 طلب من البلدية تحيين مداولة المجلس البلدي على المثال في قراءة ثانية

مثال التهيئـة العمرانية للحشـــان/ الرياض الشرقية ومنطقة البساتين :

عدد السكـــان : 5529 ساكـــن

مساحة المثال : 198 هك

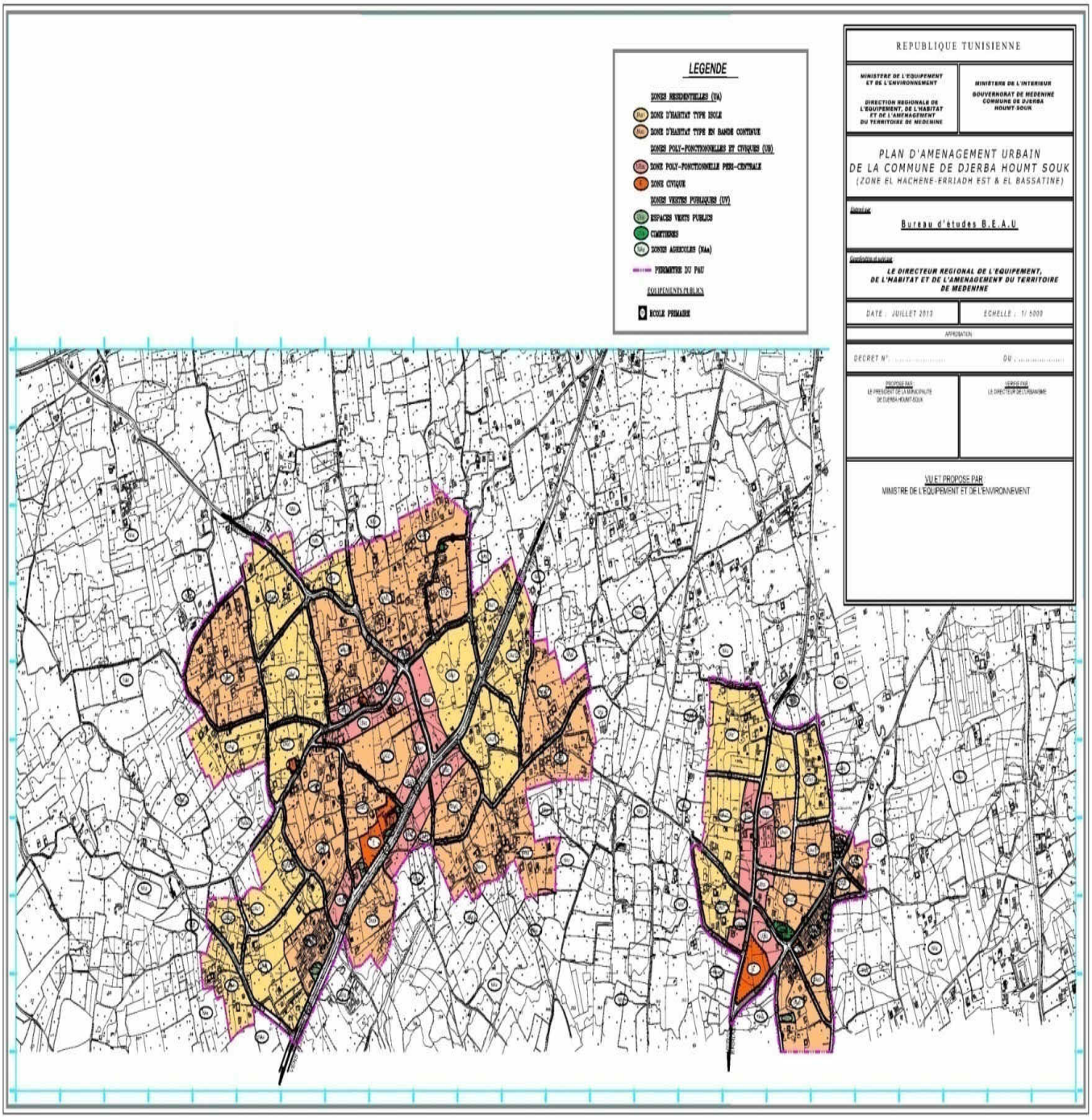

أعمـــال مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق "الحشان /الرياض الشرقية و البساتين"

المـــــراحل		الأعمـــــــــــال	تاريخ القيام بالأعمال
الأعمال التحضيرية	1	إعداد تقرير مبدأ المراجعة	فيفري 2000
	2	تحيين الخريطة الطبوغرافية	ماي اكتوبر 2000
إعداد مشروع مثال التهيئة العمرانية	3	انطلاق دراسة مشروع مثال التهيئة العمرانية	2001/05/22
	4	إعداد الدراسة: تشخيص و فرضيات التهيئة	ديسمبر 2001
	5	اخذ رأي المصالح الإدارية الجهوية و استخراج فرضية تهيئة تأليفية	جانفي 2002
	6	استشارة الهياكل والمؤسسات العمومية والمصالح الإدارية الجهوية أو المركزية (شهر)	2002/04/02
	7	إعداد مشروع مثال التهيئة حسب فرضية تهيئة تأليفية	جوان 2002
	8	مداولة المجلس البلدي في قراءة أولى للمصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية والأذن بتعليقه للعموم	2004/01/28
	9	الاستقصاء العمومي(شهرين)	2004/04/17 إلى 2004/06/17
	10	دراسة الاعتراضات إثر فترة الاستقصاء	جوان 2004
	11	استشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية بنتائج الاستقصاء (شهر) .	جانفي 2005
	12	تعديل مشروع المثال وفق نتائج الاستقصاء واستشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	تم تحيين المشروع وفي إنتظار تحيين حدود المثال أفريل 2005
	13	مداولة المجلس البلدي للمصادقة علي المثال في قراءة ثانية	صادق المجلس البلدي على المثال بتاريخ 2006/05/10

	14	تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	تم تحيين الحدود المثال بقرار من وزير التجهيز بتاريخ 2014/01/16
إعداد الملف النهائي	15	إعداد الملف النهائي لمثال التهيئة العمرانية بجميع وثائقه (الخرائط والتراتيب العمرانية والتقرير التقديمي والملحقات) وإحالته للمصادقة عليه بأمر	تم تحيين الحدود المثال بقرار من وزير التجهيز بتاريخ 2014/01/16

مثال التهيئـة العمرانية لمنطقـــة والـــــغ :

- عدد السكـــان :3379 ساكـــن

- المساحة المعنية : 90 هك

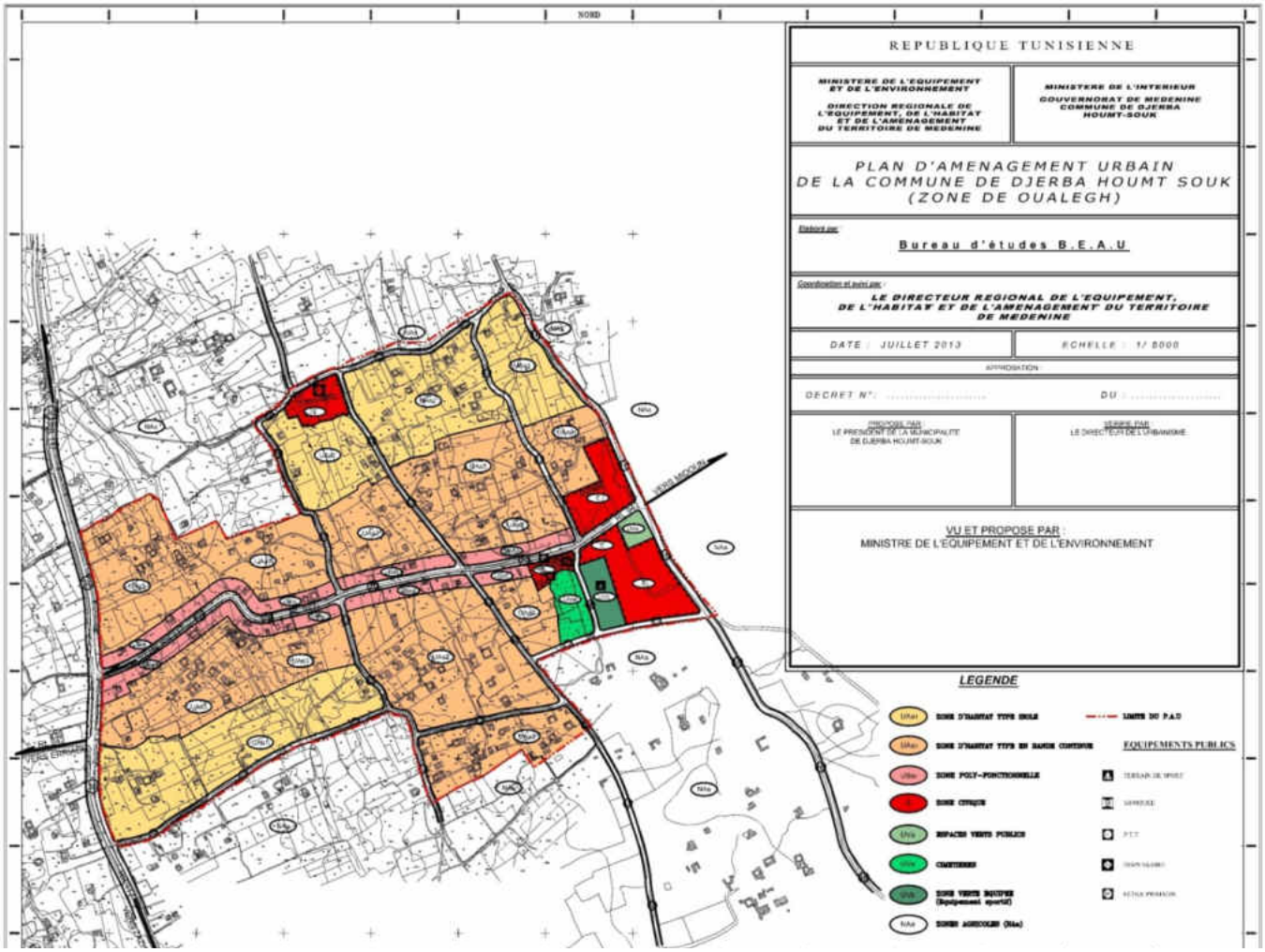

أعمـــــال مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق "والـــــغ"

المـــــراحل		الأعمـــــــــال	تاريخ القيام بالأعمال
الأعمال التحضيرية	1	تحيين الخريطة الطبوغرافية	سنة 2000
	2	إعداد تقرير مبدأ المراجعة	سنة 1988
	3	مداولة المجلس البلدي بخصوص تقرير مبدأ المراجعة	20 ماي 1999
	4	إعداد ملف تحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال تهيئة عمرانية (الوثيقة 3)	30 سبتمبر 2002
	5	مداولة المجلس البلدي بخصوص تحديد المناطق التي تقتضي مراجعة	20 ماي 1999
	6	استشارة الهياكل والمؤسسات العمومية والمصالح الإدارية الجهوية أو المركزية (شهر)	2002/01/12
	7	إعداد مشروع مثال التهيئة حسب فرضية تهيئة تأليفية	2002/04/17
	8	مداولة المجلس البلدي في قراءة أولى للمصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية والأذن بتعليقه للعموم	31 ماي 2002
	9	الاستقصاء العمومي(شهرين)	30 سبتمبر 2002 إلى 30 نوفمبر 2002
	10	دراسة الاعتراضات إثر فترة الاستقصاء	جانفي و فيفري 2003
	11	استشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية بنتائج الاستقصاء (شهر) .	أفريل 2003
	12	تعديل مشروع المثال وفق نتائج الاستقصاء واستشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	تم تحيين المشروع وفي إنتظار تحيين حدود المثال 2003/08/25
	13	تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	تم تحيين الحدود المثال بقرار من وزير التجهيز بتاريخ 2003/09/29
	14	مداولة المجلس البلدي للمصادقة علي المثال في قراءة ثانية	صادق المجلس البلدي على المثال بتاريخ 2003/10/24
	15	تحيين مداولة المجلس البلدي للمصادقة على المثال في قراءة ثانية	2009/07/07
إعداد الملف النهائي	16	إعداد الملف النهائي لمثال التهيئة العمرانية بجميع وثائقه (الخرائط والتراتيب العمرانية والتقرير التقديمي والملحقات) وإحالته للمصادقة عليه بأمر	- تحيين حدود الدراسة بقرار وزير التجهيز بتاريخ 2014/01/16 - جلسة بإدارة التعمير يوم 2019/09/11 طلب من البلدية تحيين مداولة المجلس البلدي على المثال في قراءة ثانية.

- **<u>مثال التهيئـة العمرانية لمنطقــة مليتة :</u>**
  - عدد السكـــان :8578 ساكـــن
  - مساحة المثال : 443 هك

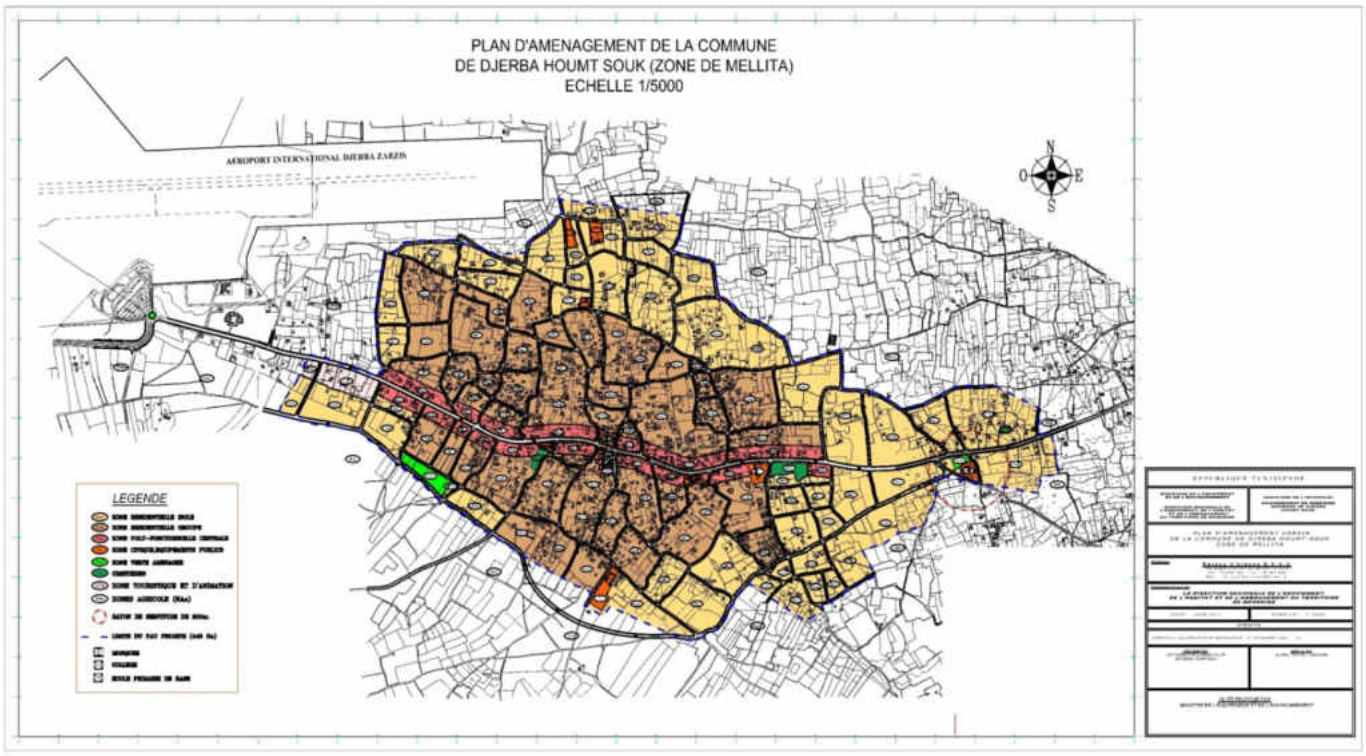

أعمـــــال مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق "منطقة مليتة"

المـــــراحل		الأعمـــــــــال	تاريخ القيام بالأعمال
الأعمال التحضيرية	1	إعداد تقرير مبدأ المراجعة	جانفي و فيفري 2007
	2	تحيين الخريطة الطبوغرافية	سنة 2006
	3	مداولة المجلس البلدي بخصوص تقرير مبدأ المراجعة	27 فيفري 2007
	4	إعداد ملف تحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال تهيئة عمرانية (الوثيقة 3)	أفريل 2007
	5	مداولة المجلس البلدي بخصوص تحديد المناطق التي تقتضي مراجعة	22 جويلية 2007
	6	مصادقة التجهيز على تحديد المناطق التي تقتضي مراجعة	قرار وزيرة التجهيز و الإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 28 نوفمبر 2007
	7	إعداد ملف طلب العروض واختيار مكتب الدراسات (الوثيقة 5)	أكتوبر 2007
إعداد مشروع مثال التهيئة العمرانية	8	إنطلاق دراسة مشروع مثال التهيئة العمرانية	15 أفريل 2008
	9	إعداد الدراسة: تشخيص و فرضيات التهيئة	28 جوان 2008
	10	اخذ رأي المصالح الإدارية الجهوية و استخراج فرضية تهيئة تأليفية	07 جويلية 2008
	11	استشارة الهياكل والمؤسسات العمومية والمصالح الإدارية الجهوية أو المركزية (شهر)	سبتمبر و أكتوبر 2008
	12	إعداد مشروع مثال التهيئة حسب فرضية تهيئة تأليفية	نوفمبر 2008
	13	مداولة المجلس البلدي في قراءة أولى للمصادقة على مشروع مثال التهيئة العمرانية والأذن بتعليقه للعموم	27 نوفمبر 2008
	14	الاستقصاء العمومي(شهرين)	29 ماي إلى 29 جويلية 2010
	15	دراسة الاعتراضات إثر فترة الاستقصاء	جوان 2011
	16	استشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية بنتائج الاستقصاء (شهر) .	30 نوفمبر 2011
	17	تعديل مشروع المثال وفق نتائج الاستقصاء واستشارة المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية المعنية	تم تحيين المشروع وفي

		تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	إنتظار تحيين حدود المثال
	18	تحيين الحدود التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية بقرار من وزير التجهيز	تم تحيين الحدود المثال بقرار من وزير التجهيز بتاريخ 16 جانفي 2014
	19	مداولة المجلس البلدي للمصادقة علي المثال في قراءة ثانية	صادق المجلس البلدي على المثال بتاريخ 10 مارس 2014
إعداد الملف النهائي	20	إعداد الملف النهائي لمثال التهيئة العمرانية بجميع وثائقه (الخرائط والتراتيب العمرانية والتقرير التقديمي والملحقات) وإحالته للمصادقة عليه بأمر	جلسة بإدارة التعمير يوم 2019/09/11 طلب من البلدية تحيين مداولة المجلس البلدي على المثال في قراءة ثانية.

وقد فسح السيد رئيس الجلسة المجال للتدخلات وكانت كالآتي :
السيدة **هدى ريحان** أكدت أن لديها احترازات حيث وجدت نفسها كعضو مجلس بلدي مجبرة على تحيين أمثلة عمرانية أكل عليها الدهر وشرب والمبدأ هو التشاركية أي مشاركة المواطنين في هاته الأمثلة وتسائلت هل تم تجديد التشاركية طبقا لما يقتضيه الفصل 119 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 2018/05/09 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية الذي يبين كيفية وضع الأمثلة العمرانية وكان من الأجدى إعداد مثال تهيئة عمراني جديد.
السيد **مراد الميساوي** أكد أنه أنصت بانتباه لمداخلة السيد حسين دغفاص وأنه التقط 3 كلمات مفاتيح والأصل أن المفاتيح تفتح أبوابا وهي التحيين- المصادقة - إجراء شكلي وأن المصادقة على قرار التحيين هي أداة قانونية تفضي لإسناد رخص بناء فلماذا نسند سلطة ليست من صلاحيات المجلس والأمر بمثابة انتحال صفة وهو كعضو في المجلس لا يمكنه المصادقة وقد استشهد بشكاية حول الموضوع واردة بمكتب ضبط البلدية من رئيس بلدية سابق.
وقد أجاب السيد حسين دغفاص حول نقطة مصادقة المجلس البلدي التي ستفضي إلى اسناد رخص بناء فإن المعني بالمصادقة هنا هي رئاسة الحكومة وليست المجلس البلدي باعتبار ان الأوامر التطبيقية لمجلة المجاعات المحلية لم تصدر بعد وبالتالي فإن المصادقة لا تزال من أنظار رئاسة الحكومة.
السيد **فوزي بوصفارة** : أكد أن ملفات أمثلة التهيئة وصلت لمرحلة إصدار أوامر والأمر ليس إستثناء وكل البلديات وصلت إلى مراحل نهائية للمصادقة وهي ملفات متراكمة لدى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ولم تبت فيها لعدة أسباب منها ثورة 2011/01/14 ولا زالت بلدية جربة حومة السوق إلى اليوم تعتمد على مثال التهيئة المؤرخ سنة 1976(المنطقة السياحية) وأن اللجنة الفنية البلدية لا زالت تعتمد بعض أمثلة التهيئة العمرانية القديمة وكأداة عمل وأن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية أعطت فرصة للبلديات لإصدار أوامر وطلبت منا تحيين المداولات وليس إعادة الإجراءات وتسائل لماذا نضيع على أنفسنا هاته الفرصة بتحيين مداولات سابقة لاصدار أمر ونرضى أن نبقى في الفوضى.
السيد **هشام حنيني**: أكد على ضرورة إنطلاق المراجعة في أمثلة التهيئة وأنه في جلسة المجلس البلدي بتاريخ 2018/12/04 كان رأي الأغلبية هو عدم المصادقة اليوم فقط سنتولى تحيين المداولات وإتمام إجراءات المصادقة على الأمثلة ثم الشروع في مراجعتها.
السيدة **فوزية الهواري** كانت مداخلتها مكتوبة وكانت كالآتي :
"إن مشاريع مراجعة الامثلة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق المعروضة علينا اليوم تم اعدادها في اطار قانوني واجرائي قديم ولم تحض بالمصادقة النهائية من طرف سلطة الإشر اف إلى تاريخ اليوم. هذه المشاريع انطلقت دراساتها منذ سنة 2001 أي منذ 18 سنة مضت.فلماذا لم تصادق السلط المركزية إلى اليوم على هذه المشاريع رغم مصادقة المجالس البلدية السابقة عليها الأسباب متعددة منها: قيام المواطنين بتوجيه عدة عرائض وتشكيات للبلدية ولسلطات الاشراف يرفضون من خلالها هذه المشاريع كما ان المدة الزمنية الطويلة التي استغرقتها هذه الدراسات في مراحلها المختلفة قد شوهت هذه المشاريع وجعلتها غير متطابقة مع الواقع الحالي من حيث ارتفاع عدد السكان وتزايد

البناءات التي وقع انشاؤها كما ان هذه المدة الزمنية الطويلة التي قاربت العقدين يمكن ان تتسبب في تضارب مع اعمال وزارات اخرى.
من جهة اخرى فإن هذه المشاريع تم اعدادها في إطار قوانين قديمة لم تعد مطبقة وهي أصبحت تتعارض مع قانون الجماعات المحلية الصادر سنة 2018 وهو القانون النافذ اليوم والذي يشترط مبدأ التشاركية حيث نص الفصل 29 منه على أنه "يخضع إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وجوبا الى آليات الديمقراطية التشاركية.يضمن مجلس الجماعة المحلية لكافة المتساكنين وللمجتمع المدني مشاركة فعلية في مختلف مراحل اعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييمها. تتخذ الجماعة المحلية كل التدابير لاعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية. تعرض مشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية على مصادقة المجالس المحلية بعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها بهذا القانون. يتم ضبط نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية ويضبط المجلس المحلي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني آليات الديمقراطية التشاركية وصيغها بناء على النظام النموذجي المذكور.ترفض المجالس المحلية كل برنامج تنموي لا يحترم أحكام هذا الفصل
كل قرار تتخذه الجماعة المحلية خلافا لمقتضيات هذا الفصل يكون قابلا للطعن عن طريق دعوى تجاوز السلطة وتنص الفقرة الألى من الفصل 239 من نفس القانون على أنه: "يعد المجلس البلدي أمثلة التخطيط العمراني باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية"
ونحن كمجلس بلدي لا يجب علينا أن نصادق على مشاريع وقرارات تتعارض مع مجلة الجماعات المحلية".

السيد **مراد بعزيز** بدوره كان تدخله مكتوبا وفقا للآتي :
"سأعرض عليكم جملة من الخروقات الجسيمة التي وقع فيها رئيس البلدية و المتعلقة فقط بمشاريع أمثلة التهيئة العمرانية :
1/ ان نقطة تحيين مداولات المجلس البلدي المتعلقة بأمثلة التهيئة العمرانية المدرجة بجدول الأعمال اليوم لا يمكننا التطرق لها بسبب بطلان المداولات المزمع تحيينها و هي التي جاءت ضمن الدورة العادية لهذا المجلس بتاريخ 2 أكتوبر 2018.
هذا البطلان سببه تضارب المصالح لدى العضو البلدي السيد فوزي بوزفارة مصمم هذه المشاريع ووكيل مجمع الدراسات المتعهد بها. و قد نص الفصل 279 من مجلة الجماعات المحلية على أنه : تكون لاغية المداولات و القرارات البلدية التي شارك فيها أعضاء بلديون لهم مصلحة فيها أو كان يهمهم موضوعها شخصيا أو نيابة عن الغير.
يتم التصريح بالالغاء بقرار من المحكمة الادارية الابتدائية المختصة بمبادرة من الوالي أو بطلب ممن له مصلحة طبقا للاجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.
2/ ان قيام السيد فوزي بوصفارة بنيابة رئيس البلدية و المجلس البلدي و حضوره في جلسة العمل المنعقدة بادارة التعمير صلب وزارة التجهيز و الاسكان و التهيئة الترابية بتاريخ 11 سبتمبر 2019 و

ذلك للنظر في مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق فيهما تضارب مصالح عند العضو البلدي المذكور لنفس السبب المبين أعلاه.

3/ لقد أذنت النيابة الخصوصية لبلدية جربة حومة السوق منذ سنة 2012 بالعمل بأمثلة التهيئة العمرانية لكل من الرياض و الحشان و البساتين في حين أن ممثلي وزارة التجهيز عند حضورهم لجان رخص البناء والتقاسيم يرفضون العمل بهذه الأمثلة كما أن وزارة التجهيز في شخص المدير العام للشؤون العقارية والقانونية والنزاعات اجابت أحد المواطنين المنتمين لبلدية جربة حومة السوق منذ 2013/10/29 بأن هذه الأمثلة لا تزال في طور المراجعة وبالتالي فإن موضوع امثلة التهيئة العمرانية المراد مراجعتها والمصادقة عليها في مجلسنا هذا هو موضوع خطير وحساس وقد شابه اختلاف كبير في المواقف والآراء بين كافة المتدخلين في هذا الموضوع إضافة إلى تضارب المصالح عند البعض ورغم هذا التضاربوهذه التناقضات فإنكم تصرون اليوم على إعادة طرح موضوع المصادقة على هذه الأمثلة علينا لماذا كل هذا الإصرار الجواب أن في هذا المجلس أعضاء يفتشون على غطاء قانوني يحميهم من المحاسبة ويزيح عنهم المسؤولية خاصة أعضاء هذا المجلس المنتمين للجنة رخص البناء والتقاسيم إضافة إلى رئيس البلدية الذي يمضي جميع القرارات. سيدي رئيس البلدية إن خرقك للقوانين أصبح كبيرا ومتعددا لا أدري إن كنت على علم بذلك أم لا إضافة إلى سوء حوكمتك وإدارتك للشأن العام وأدائك الضعيف جدا في تسيير دواليب بلدية جربة حومة السوق فإني أقول لك بأنه لم تعد لك المشروعية في ترأس هذا المجلس وأدعوك مرة أخرى للإستقالة من مهام رئاسة البلدية لأن مصلحة البلدية والمصلحة العامة تقتضي ذلك".

السيد **رئيس البلدية** : أكد أن المجلس البلدي سيد نفسه في اختيار رئيسه مؤكدا أن المسائل التي طرحها السيد مراد بعزيز تلزمه فقط وله أن يبدي رأيه بكل حرية وليس لكل إنسان أن يوجه إتهاهات دون دليل وأن الهيآت الرقابية موجودة للبت في هذه المسائل وتحصين مسار الجماعات المحلية.أما فيما يخص موضوع المداولة المعروض على أنظار المجلس فهو عاجل ويتطلب منا تسريع الإجراءات الخاصة بالمصادقة على الأمثلة العمرانية العالقة لضمان توفير أداة عمل قانونية للبلدية لإسداء خدمات رخص البناء التي يطلبها المواطنون لذا وجب الخروج من الوضعية التي آلت إليها البلدية والمضي قدما لإتمام الإجراءات المطلوبة من وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لتصحيح الوضع وأكد مجددا أنه كرئيس منتخب لا يسمح بتجاوز القانون وإذا كانت هناك خروقات ما على المعنين إلا التوجه إلى الجهات الرقابية وأن الأمر يقتصر اليوم على تحيين مداولة وليس بالمصادقة عليها ودعا كافة أعضاء المجلس إلى تحمل المسؤولية وإتخاذ القرار الصائب بما يحقق تيسير قضاء مصالح المواطنين وإسداء الخدمات في أحسن الظروف.

قرار المجلس

صادق المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على تحيين مداولات المجلس البلدي على أمثلة التهيئة العمرانية في قراءة ثانية لكل من المنطقة السياحية، منطقة الرياض، منطقة والغ، منطقة الحشان/البساتين/الرياض الشرقية ومنطقة مليتة قصد إتمام المصادقة عليها

بأمر والتفويض لرئيس البلدية باتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة ثم الشروع في الأعمال التحضيرية لمراجعتها بموافقة عدد 16 عضوا وهم: هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة، توفيق دالي، محفوظ بن عايد، مريم بن تمليست، هشام حنيني، العربي عبد الرزاق بوشداخ، ريم العساس، لطفي بن مولى، هبة بن يوسف، آمال البعطور، سامي بن عيسى، نسرين بن حريز، عفاف الباروني، كوثر الملوح، سارة يامون **وعارض القرار** 4 أعضاء وهم السيدات والسادة: فوزية الهواري، مراد بعزيز، المختار بن خميس وهدى ريحان **واحتفظ** السيد مراد الميساوي بصوته

ورفعت الجلسة على الساعة 18.25 دقيقة ليلا بعد تجديد السيد رئيس البلدية شكره لجميع الحاضرين.

مقرّر الجلسة

عبد الرؤوف الحمداني

مساعد مقرر الجلسة

رياض بوحمده

رئيس البلدية